OPEN ACCESS
Received: 13/11/2023
Accepted: 14/02/2023

مجلة الآداب

Defective Hadith by Singularity: A Case Study of Al-Hafiz Abu Naim's Book *Al-Hilya*

Samer Hadi Asiri * samer.hadi.aseri@gmail.com

Dr. Abdulrahman Mohammed Al-Mashaqibah** amashagba@kku.edu.sa

Abstract:

This study aims to investigate singularized defective hadiths as established by Al-Hafiz Abu Naim in his book *Al-Hilya*. The study comes in an introduction two sections, and a conclusion. The introduction, covered three aspects: '*illah* (defect) definition, *tafarrud* (singularity) definition, and Abu Naim and his book Hilyat al-Awliy brief account. Section one discussed Abu Naim's methodology in singularizing the *sanad* (chain of narrators). Section two dealt with *matn* (content) singularization. The study results showed that Al-Hafiz Abu Naim was a prominent scholar, prolific authority and an imam whose knowledge and books were sought for the narration and hearing of his hadiths. His book *Hilyat al-Awliya* focused on many hadiths singularity. Most of what Al-Hafiz Abu Nu'aim attributed to narrator singularity was authentic, although some discrepancies were found in a few hadiths, revealing errors in the singularity transmission. It was concluded that Al-Hafiz Abu Naim's Book *Hilyat al-Awliya* was an important source with reference to hadith singularity, not mentioned by other scholars, contributing to our understanding of hadith science.

Keywords: Hadith sciences, Defective hadith, Singularity, Narrators, Singling narrators' Chain.

* Ph.D. Scholar, Department of Hadith and its Sciences, College of Sharia and Islamic Studies, King Khalid University, Saudi Arabia.

** Associate Professor of Hadith Sciences, Department of Hadith and its Sciences, College of Sharia and Islamic Studies, King Khalid University, Saudi Arabia.

Cite this article as: Asiri, Samer Hadi, Al-Mashaqibah, Abdulrahman Mohammed, Defective Hadith by Singularity: A Case Study of Al-Hafiz Abu Naim's Book Al-Hilya, *Journal of Arts, 12* (1), 2024: 335 -361.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

(EISSN):2708-5783 ISSN:2707-5508
https://doi.org/10.35696/arts.v12i1.1848

مجلة الآداب

OPEN ACCESS

تاريخ الاستلام: 13/ 11/ 2023

تاريخ القبول: 14/ 02/ 2024

إعلال الأحاديث بالتفرد عند الحافظ أبي نعيم في كتابه (الحلية): دراسة أنموذجية

سامر بن هادي عسيري *

samer.hadi.aseri@gmail.com

د. عبدالرحمن بن محمد المشاقبة**

amashagba@kku.edu.sa

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة إعلال الأحاديث بالتفرد عند الحافظ أبي نعيم في كتابه "الحلية"، وتم تقسيمه إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، أما التمهيد: ففيه ثلاثة مطالب: المطلب الأول: تعريف العلة. المطلب الثاني: تعريف التفرد. المطلب الثالث: التعريف بأبي نعيم وكتابه حلية الأولياء. وأما المبحث الأول: فتناول منهجه في إعلال السند بالتفرد، وتناول المبحث الثاني: منهجه في إعلال المتن بالتفرد، وتوصل البحث إلى أن الحافظ أبا نعيم أحد الأئمة المشهورين، والمصنفين المكثرين، فلم يزل في كل الأزمان عَلمًا يُقتدى به وإمامًا يُنتفع بعلمه وكتبه من أجل رواية وسماع حديثه. وأن كتاب حلية الأولياء من الكتب التي عنيت بالتفرد في كثير من الأحاديث. وأن أغلب ما نص عليه الحافظ أبو نعيم بتفرد أحد رواته صحيح، لكن وجدت بعض المتابعات في قليل من الأحاديث، وتبين خطأ نقل التفرد فيها. وبعض التفردات التي نص عليها الحافظ أبو نعيم، لم يذكرها غيره من الأئمة، وهي تفردات صحيحة، تعل بها الأحاديث، وبهذا تظهر أهمية كتاب حلية الأولياء.

الكلمات المفتاحية: علم الحديث، علل الحديث، التفرد، رواة الحديث. السند بالتفرد.

* طالب دكتوراه - قسم السنة وعلومها - كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية.

** أستاذ السنة وعلومها المشارك - قسم السنة وعلومها- بكلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد – المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: عسيري، سامر بن هادي، و المشاقبة، عبدالرحمن بن محمد.. إعلال الأحاديث بالتفرد عند الحافظ أبي نعيم في كتابه (الحلية): دراسة أنموذجية، *مجلة الآداب*، *12* (1)، (2024). 335- 361.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

مقدمة:

الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فمن أجلِّ العلوم وأشرفها على الإطلاق معرفة السُّنة النبوية المشرفة والعلم بحديث الرسول ﷺ رواية ودراية، وقد اختص الله تعالى هذه الأمة برجال يحفظون سنة نبينا محمد ﷺ، فعمدوا إلى تعليمها وتدرسيها، وبيان صحيحها من سقيمها، وألفوا في ذلك كتبا للحفاظ على السنة النبوية.

وقد ذكر الذهبي في ترجمة عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: "لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أستفيد عشرة أحاديث"[(1)].

لذا كان واجبًا على طلبة العلم أن يعمدوا إلى الاهتمام بحفظ السنة، وذلك من خلال دراستها وبيان عللها، وجمع مروياتها، ودراستها دراسة علمية.

واتجهت همتي في هذا البحث إلى أن أبيَّن: "**إعلال الأحاديث بالتفرد عند الحافظ أبي نعيم في كتابه الحلية، دراسة أنموذجية**".

أهمية الدراسة:

1- أهمية الموضوع نابعة من متعلقه، فهو يتعلق بأصل من أصول الملة الإسلامية، وهو أساس قيام وانبعاث العلوم الشرعية؛ أعني: السنة النبوية، فإذا كان شرف كل علم بشرف موضوعه، فكيف إذا كان موضوعه سنة النبي ﷺ؟

2- علم العلل من أشرف العلوم، حيث إن له منزلة كبيرة في علم الحديث، حيث يترتب عليه بيان درجة الحديث.

3- دراسة الأحاديث المعلة وتحقيقها تربي الملكة لدى الباحث في علم الحديث.

4- مكانة الحافظ أبي نعيم، وأنه من كبار الأئمة في علم الحديث، وأحد أعلام الدين، حتى قال عنه الخطيب: "لم أر أحدًا أُطلق عليه اسم الحفظ غير رجلين: أبو نعيم، وأبو حازم"[(2)].

5- قيمة الكتاب العلمية، فهو من أجلِّ كتب التراجم وأعظمها، وذلك لاعتنائه بذكر أحاديث قدسية ومرفوعة وموقوفة، ومقطوعة يرويها بإسناده، كما أنه اهتم بذكر جملة من تراجم بعض النساك والزهاد والعباد من الصحابة والتابعين.

أسباب اختيار البحث:

من أهمِّ الدَّوافع والأسباب التي دعتني إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

1- رغبتي في الارتباط بأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم لنيل العلم والبركة من طول النظر في آثاره من خلال كتب أهل العلم.

2- تنمية الملكة الحديثية والبحثية لدى الباحث.

3- عدم وقوفي -فيما أعلم- على دراسة مستقلة تناولت إعلال الأحاديث بالتفرد عند الحافظ أبي نعيم في كتابه الحلية.

4- رغبتي في الإسهام بهذا البحث، خدمةً للعلم وأهله، ورغبة في الأجر والثواب من الله تعالى.

5- المشاركة في إثراء مكتبة العلوم الإسلامية بالمصادر والمراجع التي تحوي فكر علمائنا؛ لينهل من معينها الباحثون والمتخصصون في العلوم الشرعية.

أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة فيما يلي:

1- الوقوف على تعريف العلة والتفرد، وإبراز علاقة العلة بالتفرد.

2- إبراز ترجمة مختصرة للإمام أبي نعيم وكتابه الحلية.

3- الوقوف على منهجه في إعلال السند والمتن بالتفرد.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

تكمن مشكلة البحث في الجواب عن الأسئلة الآتية:

1- ما تعريف العلة والتفرد؟ وما علاقة العلة بالتفرد؟

2- من هو الحافظ أبو نعيم؟ وما مكانته العلميَّة؟

3- هل صح إعلال تلك الأحاديث التي ذكرها أبو نعيم بالتفرد؟ وهل يمكن دفعها؟

4- ما منهج الحافظ أبي نعيم في إعلال السند والمتن بالتفرد؟

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي والتحليلي حيث قمت باستقراء الأحاديث والآثار النبوية في كتاب الحلية ودراستها.

إجراءات البحث:

1- قمت بتخريج هذه الأحاديث والآثار النبوية التي تفرد بها أبو نعيم في كتابه الحلية، ودراسة رُواتها وتتبعِ أحوالهم وأقوال علماء الجرح والتعديل في كل راوٍ ومن ثم أخلُص إلى الحكم على الإسناد بما يليقُ به، وذلك من خلال الآتي:

أ- ذكر نص الحافظ أبي نعيم.

ب- ذكر الراوي المتفرد.

ج- تخريج الحديث.

د- ذكر الناقلين للتفرد.

2- الاعتماد في أسلوب البحث على الدقة المنهجية، وتحري نسبة الأقوال إلى أصحابها كما هو متعارف عليه في العرف العلمي، مع صحة الأساليب اللغوية.

3- الرجوع إلى أمهات الكتب والمصادر الأصلية التي تخدم البحث فيما يتيسر لِي إن شاء الله.

4- العناية بسلامة الأسلوب وتيسيره، ومراعاة قواعد الإملاء، وعلامات الترقيم.

5- وضع خاتمة في نهاية البحث تتضمن نتائج البحث والتوصيات.

6- إلحاق البحث بالفهارس التي يتطلبها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتقصي لم أقف -حسب اطلاعي- على دراسة تناولت "إعلال الأحاديث بالتفرد عند الحافظ أبي نعيم في كتابه الحلية"، إلا أني وقفت على بعض الدراسات التي حامت حول الموضوع بوجه أو بآخر، ومن تلك الدراسات:

الدراسة الأولى: "صناعة الأسانيد عند أبي نعيم الأصبهاني في كتابه حلية الأولياء"، إعداد: هنادي محمد زهير خليفة، الناشر: مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج30، ع8، 2022م.

الدراسة الثانية: "استدراكات الحافظ أبي نعيم الأصفهاني على ابن الأعرابي وأبي عبدالرحمن السلمي في كتابه حلية الأولياء - أهل الصفة أنموذجًا"، إعداد: أمين بقة، الناشر: مجلة الباحث، المدرسة العليا للأساتذة الشيخ مبارك الميلي بوزريعة، مج14، ع1، 2022م.

الدراسة الثالثة: "الأحاديث المرفوعة المعلة في كتاب حلية الأولياء من ترجمة طاووس بن كيسان إلى نهاية ترجمة مسعر بن كدام جمعاً، وتخريجاً، ودراسةً"، إعداد: سعيد بن صالح الرقيب

الغامدي، وهو بحث مقدم لنيل درجة العالمية الدكتوراه في السنة وعلومها، كلية أصول الدين بالرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، 1425 هـ- 2004م.

التعليق على الدراسات السابقة:

لا شك أنني استفدت من هذه الدراسات السابقة، في بناء خطة الدراسة، وكذلك استفدت من المصادر والمراجع التي تضمنتها والتي رجعت إليها، إلا أن الباحثين لم يتعرضوا للموضوع وفق ما نويت القيام به، فالدراسة الأولى تناولت إبراز جهود أبي نعيم الحديثية في كتابه الحلية وتفننه في عرض أسانيده، والدراسة الثانية: تناولت مواضع الاستدراك ومنهج أبي نعيم في نقده الموجه لابن الأعرابي وأبي عبدالرحمن السلمي، والدراسة الثالثة تناولت دراسة الأحاديث المرفوعة المعلة من ترجمة طاووس بن كيسان إلى نهاية ترجمة مسعر بن كدام، بينما اقتصرت دراستي على تناول إعلال الأحاديث بالتفرد، وهذا ما يميز بحثي عن الدراسات السابقة.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة:

المقدمة، أهمية البحث، وأسباب اختياره، ومشكلته وتساؤلاته، ومنهجه، وإجراءاته، والدراسات السابقة، وخطته.

التمهيد: وفيه التعريف بإيجاز بأهم مفردات عنوان البحث، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف العلة.

المطلب الثاني: تعريف التفرد.

المطلب الثالث: التعريف بأبي نعيم وكتابه حلية الأولياء.

المبحث الأول: منهجه في إعلال السند بالتفرد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تفرد الراوي بوصل الحديث المرسل.

المطلب الثاني: تفرد الراوي بجعل الحديث من مسند صحابي معين، بينما الحديث مشهور عن صحابة آخرين.

المبحث الثاني: منهجه في إعلال المتن بالتفرد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: انفراد الراوي بزيادة بعض الألفاظ الضعيفة في المتن.

المطلب الثاني: انفراد الراوي بالمتن المنكر.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

التمهيد:

المطلب الأول: تعريف العلة.

أولًا: العلة لغة:

من مادة (عَلَّ)، وتأتي في اللغة على معانٍ؛ من أهمها ما يلي:

- الشربة الثانية، يقال: علل بعد نهل، وعلَّهُ يَعُلُّهُ ويَعِلُّهُ، إذا سقاه السقية الثانية[3].

- العائق، فالعلة حدَث يشغل صاحبه عن وجهه[4].

- المرض، يقال عل المريض يعل علة فهو عليل، ورجل عُلَلَة؛ أي: كثير العِلَل والأمراض[5].

ثانيًا: العلة اصطلاحًا

هي: سبب غامض خفي قادح، مع أن الظاهر السلامة منه[6].

ويؤخذ من التعريف: أن العلة لا بد أن يتحقق فيها شرطان: الأول الخفاء والغموض، والثاني: القدح في صحة الحديث. فإن فُقد أحد الشرطين فلا تسمى علة.

والحديث المعلل، عرفه ابن الصلاح بأنه: الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته، مع أن ظاهره السلامة منها[7].

وعرفه برهان الدين البقاعي بأنه: خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قادح[8].

من هذا التعريف يظهر أن العلة لا بد أن تكون خفية غامضة، وقادحة في صحة الحديث، ولكن كثيرًا من المحدثين يتوسعون في إطلاق اسم العلة على كل قادح، سواء كان خفيًا أم ظاهرًا[9].

المطلب الثاني: تعريف التفرد

أولًا: التفرد لغة

من مادة (فرد)، وتأتي في اللغة على ما كانَ وحدَه، يقال: فَرَدَ يَفرُدُ، وانفَرَد انفِراداً. وأفرَدْتُه: جَعَلْتُه واحداً. والفرد أيضًا: الذي لا يختلط به غيره، فهو أعمّ من الوتر وأخصّ من الواحد، وجمعه: فُرَادَى. قال تعالى: (لَا تَذَرْنِي فَرْدًا) [الأنبياء: 89]؛ أي: وحيدًا، والفرد في صفات الله تعالى هو الواحد الأحد الذي لا نظير له ولا مثل ولا ثاني[10].

ثانيًا: التفرد اصطلاحًا

هو: أن يروي شخص من الرواة حديثًا، دون أن يشاركه الآخرون[11].

علاقة العلة بالتفرد مع المخالفة:

للتفرد علاقة قوية بالعلة؛ لما له من ارتباط وثيق بتعليل الأحاديث، فالتفرد مع المخالفة من القرائن الدالة على الوهم والخطأ، ومن أجل ذلك اعتنى العلماء به عنايةً عظيمةً.

قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث، أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنه ذلك، فيحكم به، أو يتردد فيتوقف فيه، وكل ذلك مانع من الحكم بصحة ما وُجِد ذلك فيه"[12].

وبناء على ذلك فالطريق إلى معرفة العلل، أن تجمع طرق الحديث وتنظر في اختلاف الرواة، فإن اتفقت رواته ظهرت السلامة، وإن اختلفوا ظهرت العلة، قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تُجمع طرقه لم يتبين خطؤه"[13].

وقال ابن رجب الحنبلي: "أكثر الحفاظ المتقدمين يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد، وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"[14].

ومعنى ذلك أن تفرد الثقة بالحديث يُقبل، ما لم تظهر عليه علامات العلة، قال ابن القيم: "وأما الثقة العدل إذا روى حديثًا، وتفرد به لم يكن تفرده علة، فكم قد تفرد الثقات بسنن عن النبي ﷺ عملت بها الأمة"[15].

ولما كان التفرد مظنة العلة، وكان في تفردات الثقات المقبول والمردود؛ كان وصف الراوي بالثقة يدعو للقبول، ووصفه بالتفرد يدعو للنظر؛ لأن التفرد مظنة الخطأ؛ إذ إن الثقة قد يخطئ، لذا وضع العلماء في تعريف الحديث الصحيح قيد الخلو من الشذوذ والعلة، فلو كان القبول لازمًا لأحاديث الثقات في كل الأحوال؛ لكان ذِكر هذا القيد لغوًا في التعريف، قال الحافظ ابن حجر: "والثقة إذا حدث بالخطأ فحمل عنه، وهو لا يشعر أنه خطأ، يُعمل به على الدوام للوثوق بنقله، فيكون سببًا للعمل بما لم يقله الشارع"[16].

وبهذا تظهر الصلة الوثيقة بين التفرد والعلة؛ لأن التفرد مظنة العلة، لما يدخله في النفس من ريبة تدعو إلى البحث، والنظر عن سبب ذلك التفرد.

المطلب الثالث: التعريف بأبي نعيم وكتابه حلية الأولياء

أولًا: التعريف بأبي نعيم

اسمه ونسبه:

هو: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الإمام، الحافظ، الثقة، العلامة، شيخ الإسلام، أبو نعيم المهراني، الأصبهاني، الصوفي[17].

وينسب إلى أصبهان، وأصبهان: بكسر الهمزة وفتحها وسكون الصاد المهملة وفتح الباء الموحدة، ويقال بالفاء أيضًا وفتح الهاء وبعد الألف نون، وهي من أشهر بلاد الجبال[18]، وإنما قيل لها هذا الاسم لأنها تسمى بالعجمية: سباهان، وسبا: العسكر، وهان: الجمع. وكانت جموع عساكر الأكاسرة تجتمع إذا وقعت لهم واقعة في هذا الموضع، مثل عسكر فارس وكرمان والأهواز وغيرها، فعرب فقيل: أصبهان، وبناها الإسكندر[19].

مولده، ونشأته:

وُلِدَ فِي شهر رجب سَنَةَ سِتٍّ وَثَلَاثِيْنَ وَثَلاثِ مائَةٍ -وقيل: أربع وثلاثين- بأصبهان، وَكَانَ أَبُوْهُ مِنْ عُلَمَاء المُحَدِّثِيْنَ وَالرَّحَّالِيْن فَاسْتجَازَ لَهُ جَمَاعَةً مِنْ كِبَارِ المُسْنِدِيْن[20]. وقد سمع الحافظ أبو نعيم من أبيه.

وَأَجَازَ لَهُ مَشَايِخ الدُّنْيَا وَله سِتّ سِنِين، وَتفرد بهم، ورحلت الْحفاظ إِلَى بَابه لعلمه وَضَبطه وعلو إِسْنَاده[21].

أبرزشيوخه وتلاميذه:

أ- شيوخه

سمع بأصبهان أباه وأبا مُحَمَّد عَبْد اللَّهِ بْن جَعْفَرِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ فارس، وأبا القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، وأبا بكر محمد بن إسحاق بن أيوب، وأبا بكر محمد بن جعفر المغازلي، وأبا عمر محمد بن أحمد بن إبراهيم العسال، وأبا إسحاق إبراهيم بن محمد بن حمزة الحافظ، وغيرهم[22].

ب- تلاميذه

كُوشيَار بن ليَاليزور الجِيْلِيّ -وَمَاتَ قَبْلَهُ بِأَزيد مِنْ ثَلاَثِيْنَ سَنَةً- وَأَبُو سَعْدٍ المَالِيْنِيُّ -وَمَاتَ قَبْلَهُ بثَمَانِيَةَ عشرَ عَامًا- وَأَبُو بَكْرٍ بنُ أَبِي عَلِيٍّ الهَمْدَانِيّ، وَأَبُو عَلِيٍّ الوَخْشِي، وأبو صَالح أَحْمد بن عبد الْملك الْمُؤَذّن الْحَافِظ، وَأَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ المُسْتَمْلِي، وَسُلَيْمَانُ بنُ إِبْرَاهِيْمَ الحَافِظ، وغيرهم[23].

مكانته، و آثاره العلمية:

يقول عنه الخطيب البغدادي: "الزاهد من أهل أصبهان، تاج المحدثين وأحد أعلام الدين ومن جمع الله له في الرواية والحفظ والفهم والدراية، فكانت تشد إليه الرحال وعاجز إلى بابه الرجال.... وحدث بالكثير من مسموعاته ومصنفاته. وصنف كثيرا..... كان أصحاب الحديث يقولون: بقي أبو نعيم أربع عشرة سنة بلا نظير، لا يوجد شرقا وغربا أعلى إسنادا ولا أحفظ منه. وكانوا يقولون: لما صنف كتاب «حلية الأولياء» حمل إلى نيسابور حالة حياته، فاشترى هناك بأربعمائة دينار"[24].

وقال عنه ابن نقطة: "ورزق من علو الْإِسْنَاد مَا لم يرْزق أحد من الْمُحدثين... قال أبو بكر الْخَطِيب: لم أر أحدا أطلق عَلَيْهِ اسْم الْحافظ غير رجلَيْنِ أَبُو نعيم بأصبهان وأبو حَازِم العبدوي بنيسابور"[25].

وقال عنه الذهبي: "قال علي بن المفضل الحافظ: قد جمع شيخنا السلفي أخبار أبي نعيم فسمى نحوًا من ثمانين نفسًا حدثوه عنه، وقال: لم يصنف مثل كتابه "حلية الأولياء" ... قال أحمد بن محمد بن مردويه: كان أبو نعيم في وقته مرحولًا إليه، لم يكن في أفق من الآفاق أحد أحفظ منه ولا أسند منه، كان حفاظ الدنيا قد اجتمعوا عنده وكل يوم نوبة واحد منهم يقرأ ما يريد إلى قريب الظهر، فإذا قام إلى داره ربما كان يقرأ عليه في الطريق جزء، وكان لا يضجر، لم يكن له غذاء سوى التسميع والتصنيف.... ولأبي نعيم تصانيف مشهورة ككتاب معرفة الصحابة، وكتاب دلائل النبوة في مجلدين، وكتاب المستخرج على البخاري، والمستخرج على مسلم، وكتاب تاريخ أصبهان، وصفة الجنة، وكتاب الطب، وكتاب فضائل الصحابة، وكتاب المعتقد، وأشياء صغار... "[26].

وَكَانَ حَافِظًا مُبَرِّزًا عَالِي الإِسْنَاد، تَفَرَّد فِي الدُّنْيَا بِشَيْءٍ كَثِيْرٍ مِنَ العوَالِي، وَهَاجر إِلَى لُقِيّه الحُفَّاظُ[27].

وقال عنه الصفدي: "تَاج الْمُحدثين وَأحد أَعْلَام الدّين لَهُ الْعُلُوّ فِي الرِّوَايَة وَالْحِفْظ والفهم والدراية، وَكَانَت الرّحال تشد إِلَيْهِ، أمْلى فِي فنون الحَدِيث كتبا سَارَتْ فِي الْبِلَاد، وانتفع بهَا الْعباد، وامتدت أَيَّامه حَتَّى ألحق الأحفاد بالأجداد، وَتفرد بعلو الْإِسْنَاد... وَكَانَ أَبُو نعيم إِمَامًا فِي الْعلم والزهد والديانة وصنف مصنفات كَثِيرَة... ذكر أَحَادِيث سَاوَى فِيهَا البُخَارِيّ وَمُسلمًا، وَأَحَادِيث علا عَلَيْهِمَا فِيهَا كَأَنَّهُمَا سمعاها مِنْهُ، وَذكر حَدِيثا كَانَ البُخَارِيّ وَمُسلم سمعاه مِمَّن سَمعه مِنْهُ"[28].

وفاته:

توفي بكرة يوم الاثنين، العشرين من المحرم -وقيل: صفر- سنة ثلاثين وأربعمائة، وله أربعٌ وتسعون سنة[29].

ثانيًا: التعريف بكتاب حلية الأولياء

اسم الكتاب، ونسبته إلى مؤلفه، وموضوعه

- اسم الكتاب: «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء». وقد يذكر اختصارا بـ: «حلية الأولياء». أو بـ: «الحلية».

- نسبته إلى الحافظ أبي نعيم: ذكر الكثير من العلماء أن من أهم كتب الحافظ أبي نعيم كتاب «حلية الأولياء»، ومنهم: الخطيب البغدادي[30]، وابن خلكان[31]، والذهبي[32]، والصفدي[33]، والسبكي[34]، وغيرهم من العلماء المحققين.

- موضوع الكتاب: لن نجد أفضل من مصنِّف الكتاب يحدثنا عن مصنَّفه؛ لذا ننقل من مقدمة «الحلية» كلام الحافظ أبي نعيم نفسه عن هذا المصنف، إذ يقول:

أَمَّا بَعْدُ -أَحْسَنَ اللهُ تَوْفِيقَكَ- فَقَدِ اسْتَعَنْتُ بِاللهِ عَزَّ وَجَلَّ وَأَجَبْتُكَ إِلَى مَا ابْتَغَيْتَ مِنْ جَمْعِ كِتَابٍ يَتَضَمَّنُ أَسَامِي جَمَاعَةٍ، وَبَعْضَ أَحَادِيثِهِمْ وَكَلَامِهِمْ مِنْ أَعْلَامِ الْمُتَحَقِّقِينَ مِنَ الْمُتَصَوِّفَةِ وَأَئِمَّتِهِمْ. وَتَرْتِيبِ طَبَقَاتِهِمْ مِنَ النُّسَّاكِ وَمَحَجَّتِهِمْ، مِنْ قَرْنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَتَابِعِيهِمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِمَّنْ عَرَفَ الْأَدِلَّةَ وَالْحَقَائِقَ، وَبَاشَرَ الْأَحْوَالَ وَالطَّرَائِقَ، وَسَاكَنَ الرِّيَاضَ وَالْحَدَائِقَ، وَفَارَقَ الْعَوَارِضَ وَالْعَلَائِقَ، وَتَبَرَّأَ مِنَ الْمُتَنَطِّعِينَ وَالْمُتَعَمِّقِينَ، وَمِنْ أَهْلِ الدَّعَاوِي مِنَ الْمُتَسَوِّفِينَ مِنَ الْكُسَالَى وَالْمُتَثَبِّطِينَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِهِمْ فِي اللِّبَاسِ وَالْمَقَالِ، وَالْمُخَالِفِينَ لَهُمْ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْفِعَالِ؛ وَذَلِكَ لِمَا بَلَغَكَ مِنْ بَسْطِ لِسَانِنَا وَلِسَانِ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْآثَارِ فِي كُلِّ الْقُطْرِ وَالْأَمْصَارِ فِي الْمُنْتَسِبِينَ إِلَيْهِمْ مِنَ الْفَسَقَةِ وَالْفُجَّارِ، وَالْمُبَاحِيَّةِ وَالْحُلُولِيَّةِ الْكُفَّارِ، وَلَيْسَ مَا حَلَّ بِالْكَذَبَةِ مِنَ الْوَقِيعَةِ وَالْإِنْكَارِ، بِقَادِحٍ فِي مَنْقَبَةِ الْبَرَرَةِ الْأَخْيَارِ، وَوَاضِعٍ مِنْ دَرَجَةِ الصَّفْوَةِ الْأَبْرَارِ، بَلْ فِي إِظْهَارِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْكَذَّابِينَ وَالنَّكِيرِ عَلَى الْخَوَنَةِ الْبَطَّالِينَ نَزَاهَةً لِلصَّادِقِينَ وَرِفْعَةً لِلْمُتَحَقِّقِينَ. وَلَوْ لَمْ نَكْشِفْ مِنْ مَخَازِي الْمُبْطِلِينَ وَمَسَاوِيهِمْ دِيَانَةً، لَلَزِمَنَا إِبَانَتَهَا وَإِشَاعَتَهَا حِمَايَةً وَصِيَانَةً، إِذْ لِأَسْلَافِنَا فِي التَّصَوُّفِ الْعِلْمُ الْمَنْشُورُ، وَالصِّيتُ وَالذِّكْرُ الْمَشْهُورُ.... وَكَيْفَ نَسْتَجِيزُ نَقِيصَةَ أَوْلِيَاءِ اللهِ تَعَالَى وَمُؤْذِيهِمْ مُؤْذِنٌ بِمُحَارَبَةِ اللهِ....

فالحافظ أبو نعيم في هذا الكتاب يتناول طبقات الزهاد، مع نقل شيء من كلامهم وأحاديثهم، ثم وضح أن هذا التناول مرتب الطبقات من الصحابة ثم التابعين ثم تابعي التابعين ثم من بعدهم ممن عرفوا بالتنسك والزهد والعبادة، وأوضح أبو نعيم أن أحد مقاصد هذا المصنف «إِظْهَارِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْكَذَّابِينَ، وَالنَّكِيرِ عَلَى الْخَوَنَةِ الْبَطَّالِينَ نَزَاهَةً لِلصَّادِقِينَ وَرِفْعَةً لِلْمُتَحَقِّقِينَ ...» فهو يرى أنه ينبغي له أن يكشف من ينتسب إلى هؤلاء الأولياء وليس منهم «مِنَ الْمُتَنَطِّعِينَ وَالْمُتَعَمِّقِينَ، وَمِنْ أَهْلِ الدَّعَاوِي مِنَ الْمُتَسَوِّفِينَ مِنَ الْكُسَالَى وَالْمُتَثَبِّطِينَ الْمُتَشَبِّهِينَ بِهِمْ فِي اللِّبَاسِ وَالْمَقَالِ، وَالْمُخَالِفِينَ لَهُمْ فِي الْعَقِيدَةِ وَالْفِعَالِ...».

ثم يؤكد فيقول: «وَلَوْ لَمْ نَكْشِفْ مِنْ مَخَازِي الْمُبْطِلِينَ وَمَسَاوِيهِمْ دِيَانَةً، لَلَزِمَنَا إِبَانَتَهَا وَإِشَاعَتَهَا حِمَايَةً وَصِيَانَةً، إِذْ لِأَسْلَافِنَا فِي التَّصَوُّفِ الْعِلْمُ الْمَنْشُورُ، وَالصِّيتُ وَالذِّكْرُ الْمَشْهُورُ...» وكأنه يفضح

هؤلاء الذين يزعمون الزهد والتصوف وهم على جهالة وضلالة، وأبعد ما يكونون عن أهل الديانة والعبادة.

وقد أوجز ابن الجوزي الغرض من الحلية فقال: إن هذا الكتاب إنما وضع لذكر أخبار الأخيار، وإنما يراد من ذكرهم شرْح أحوالهم وأخلاقهم ليقتدي بها السالك[35].

قيمة الكتاب العلمية، وعناية العلماء به:

أولًا: القيمة العلمية لكتاب حلية الأولياء

لا شك أن كتاب حلية الأولياء للحافظ أبي نعيم نال استحسان الكثير من العلماء.

قال عنه الخطيب البغدادي: "وكانوا يقولون: لما صنف كتاب «حلية الأولياء» حمل إلى نيسابور حالة حياته، فاشترى هناك بأربعمائة دينار"[36].

وقال ابن المفضل الحافظ: "لم يُصنَّف مثل كتابه «حِلْية الأولياء»"[37].

وقال عنه ابن قاضي شهبة: "الْحَافِظ الْكَبِير أَبُو نعيم الأصفهاني الْجَامِع بَين الْفِقْه والتصوف وَالنِّهَايَة فِي الحَدِيث وَله التصانيف الْمَشْهُورَة مِنْهَا كتاب الْحِلْية وَهُوَ كتاب جليل حفيل"[38].

وتأتي قيمة هذا الكتاب العلمية في أنه:

- حوى الكثير من الأخبار والآثار، خاصة أن المصنف رواها بسنده.

- الكثير من هذه الأخبار والآثار تفرد بها أصحابها، فلا تجدها إلا في الحلية، وهذه قيمة كبرى وفائدة عظمى.

- احتوى الكتاب على سيرة وتراجم للبعض تفيد في تعديلهم، كما ذكر الشيوخ والتلاميذ وسنة الوفاة؛ وهذا يفيد في ترتيب الطبقات والمتقدم والمتأخر وتمييز صاحب الترجمة عمن اشتبه به.

- احتوى الكتاب على كثير من أحاديث الأحكام.

ثانيًا: عناية العلماء بكتاب «حِلْية الأولياء»

اعتنى العديد من العلماء بهذا الكتاب، منهم ابن الجوزي الذي اختصر هذا الكتاب في مصنفه المشهور «صفة الصفوة»، وقال في مقدمته: أما بعد: فإنك الطالب الصادق، والمريد المحقق لمّا نظرتَ في كتاب «حلية الأولياء» لأبي نعيم الأصبهاني أعجبك ذكر الصالحين والأخيار، ورأيته دواء لأدواء النفس، إلا أنك شكوتَ من إطالته بالأحاديث المسندة التي لا تليق به، وبكلامٍ عن بعض المذكورين كثير قليل الفائدة، وسألتَني أن أختصره لك وأنتقي محاسنه، فقد أعجبني منك أنك أصبتَ في نظرك، إلا أنه لم يكشف لك كل الأمر، وأنا أكشفه لك فأقول: ...[39].

فذكر عشر مساوئ أخذها على الكتاب، ثم ذكر ثلاثة أشياء فاتته.

كما اهتم غيره من العلماء بهذا الكتاب؛ فمنهم من قام باختصاره وتهذيبه؛ كابن أحمد الرقي في أحسن المحاسن، ومحمد بن حسن بن عبد الله الحسيني الواسطي في مجمع الأحباب وتذكرة أولي الألباب، ومنهم من خرج أحاديثه؛ كالدكتور: مخيمر صالح في كمال البغية في أحاديث الحلية (تجريد ، وترتيب ، وتخريج)، ومنهم من نبه على مثالبه؛ كابن الجوزي في كتابه صفة الصفوة، ...إلخ.

منهج المصنف في الكتاب إجمالًا:

- استهل أبو نعيم كتابه بمقدمة ذكر فيها الباعث على تأليفه له.

- كان ترتيب الطبقات للحافظ أبي نعيم في كتابه «حلية الأولياء» كالتالي: بدأ بأبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي حتى انتهى من العشرة المبشرين بالجنة رضوان الله عليهم أجمعين، ثم ترجم لبقية الصحابة دون منهج واضح في الترتيب، ثم انتقل إلى أهل الصفة مرتبين على حروف الهجاء، ثم ترجم بعد ذلك لجملة من الصحابيات.

- ثم ترجم بعد ذلك للتابعين مرتبين حسب البلدان؛ فذكر تابعي البصرة، ثم تابعي المدينة، ثم تابعي الكوفة، وقد يستدرك بعضًا مما فاته في موضعه فيذكره في غير موضعه؛ فجاء الكثير من التراجم دون ترتيب منهجي معين.

- ثم ذكر طَوَائِفَ مِنْ جَمَاهِيرِ النُّسَّاكِ وَالْعُبَّادِ.

المبحث الأول: منهجه في إعلال السند بالتفرد

المطلب الأول: تفرد الراوي بوصل الحديث المرسل

أعل الحافظ أبو نعيم عدة أحاديث بتفرد الراوي فيها بوصل المرسل، ومن أمثلة ذلك:

قال الحافظ أبو نعيم: حدثنا سعد بن محمد بن إبراهيم الناقد، قال: ثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، قال: ثنا محمد بن عبيد، ثنا موسى بن عمير، عن الحكم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبد الله بن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «حَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ وَدَاوُوا مَرْضَاكُمْ بِالصَّدَقَةِ وَأَعِدُّوا لِلْبَلَاءِ الدُّعَاءَ».. وحديث الحكم تفرد به موسى بن عمير[40].

الراوي المتفرد:

موسى بن عمير القرشي، أبو هارون الكوفي المكفوف، روى عن: أبي إسحاق السبيعي، وعطية العوفي وابن شهاب الزّهري، وعامر الشعبي، وغيرهم، وروى عنه: إسحاق بن كعب، وعلي بن أَبي طالب البزاز، ومحمّد بن عيسى بن الطباع، وغيرهم[41]. وقد اتفق أئمة الجرح والتعديل على شدة

ضعفه، قال أبو حاتم: ذاهب الحديث كذاب، وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بثقة[42].

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (2/ 274)، ح(1963)، والمعجم الكبير (10/ 128)، ح(10196)، عن علي بن أبي طالب البزاز.

وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب (1/ 401)،ح(691)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (2/ 105)، عن محمد بن عبيد المحاربي.

وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (3/ 536)،ح(6593)، عن إسحاق بن كعب الأنطاكي.

ثلاثتهم (علي بن أبي طالب البزاز، ومحمد بن عبيد المحاربي، وإسحاق بن كعب الأنطاكي)، عن موسى بن عمير، عن الحكم بن عتيبة، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

الناقلون للتفرد:

ذكر غير واحد من أهل العلم أن تفرد موسى بن عمير يضعف هذا الحديث جدًا، وذلك لاتفاق أهل العلم على شدة ضعفه. وقد نص على هذا التفرد، وضعفه كثير من الأئمة، فمن ذلك:

1-ذكر ابن عدي له ثلاثة أحاديث انفرد بها عن الحكم بن عتيبة، منها هذا الحديث، ثم قال: «وهذه الأحاديث الثلاثة عن الحكم بهذا الإسناد، ولا أعلم يرويها عن الحكم غير موسى بن عمير.. وموسى بن عُمَير هذا له غير ما ذكرت أحاديث، وعامة ما يرويه مما لا يتابعه الثقات عليه»[43].

2-وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح؛ تفرد به موسى بن عمير، قال يحيى: ليس بشيء، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه»[44].

3- وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه موسى بن عمير الكوفي وهو متروك[45].

4-قال البيهقي: «تفرد به موسى بن عمير. وإنما يعرف هذا المتن عن الحسن البصري عن النبي ﷺ مرسلًا»[46].

وما قاله البيهقي يوضح أن الحديث مرسل ضعيف، من مراسيل الحسن البصري، ولا يعرف موصولًا إلا من رواية موسى بن عمير، وقد أخطأ في وصله.

والحديث المرسل الذي يشير إليه البيهقي: أخرجه أبو داود في المراسيل:127،ح(105)، عن عمر بن سليم الباهلي عن الحسن البصري، قال: قال رسول الله ﷺ: «حصنوا أموالكم بالزكاة، وداووا مرضاكم بالصدقة، واستقبلوا أمواج البلاء بالدعاء والتضرع».

المطلب الثاني: تفرد الراوي بجعل الحديث من مسند صحابي معين،بينما الحديث مشهور عن صحابة آخرين

ومن أمثلة ذلك: ما أعله الحافظ أبو نعيم بتفرد ابن لهيعة بجعل الحديث من مسند علي بن أبي طالب ﷺ، بينما الحديث يصح ويعرف من مسند عثمان بن عفان ﷺ، ومن مسند أبي ذر ﷺ.

قال الحافظ أبو نعيم: حدثنا أبو عمرو بن حمدان، قال: ثنا الحسن بن سفيان، قال: ثنا صفوان بن صالح، قال: ثنا الوليد بن مسلم، قال: ثنا ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن علي بن أبي طالب، كرم الله وجهه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ» غريب من حديث عروة تفرد به عبد الله بن لهيعة رواه عنه الكبار بن المبارك، وابن وهب[47].

الراوي المتفرد:

عبد الله بن لهيعة بن عقبة، المصري، روى عن: الأعرج، وأبي الزبير المكي، ومحمد بن المنكدر، وغيرهم. وروى عنه: الليث بن سعد، وسفيان الثوري وشعبة بن الحجاج، وغيرهم[48].

وهو صدوق اختلط بعد احتراق كتبه، قال الساجي: ضعيف عندهم احترقت كتبه بعدما حمل عنه، وقال الفلاس: من كتب عنه قبل احتراقها مثل ابن المبارك والمقرئ فسماعه أصح، وقال ابن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: أمره مضطرب، يكتب حديثه للاعتبار، وقال البخاري، عن يحيى بن سعيد أنه كان لا يراه شيئًا[49].

وخلاصة القول فيه أن أحاديثه ضعيفة، إلا ما رواه عنه غيرُه قبل احتراق مكتبته كعبد الله بن المبارك وابن وهب والمقرئ.

تخريج الحديث:

هذا الحديث صحيح مشهور عن عدة من الصحابة، ولكنه لم يرو من طريق علي بن أبي طالب إلا بإسناد تفرد به ابن لهيعة.

فقد أخرجه ابن ماجه، في أبواب المساجد والجماعات، باب ومن بنى لله مسجدًا، (1/ 474)، ح(737)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (2/ 180)، عن الوليد بن مسلم. وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (3/ 313)، ح(3259)، عن عبد الله بن يوسف. وأخرجه أبو أحمد الحاكم في فوائده (ص: 142)، ح(88)، عن عبد الله بن وهب.

ثلاثتهم (الوليد بن مسلم، وعبد الله بن يوسف، وعبد الله بن وهب) عن عبد الله بن لهيعة، عن أبي الأسود عن عروة عن علي بن أبي طالب ﷺ.

الناقلون للتفرد:

قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن علي إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة»[50].

الموقف من التفرد:

هذا الحديث لا يقبل التفرد فيه للآتي:

1-أن هذا الحديث تفرد به ابن لهيعة وهو ضعيف لا يحتمل تفرده، حتى ولو كان الذي روى عنه ممن روى عنه قبل الاختلاط كعبد الله بن وهب، كما في هذا الحديث.

2-أن بعض أئمة الحديث ضعف ابن لهيعة قبل احتراق كتبه وبعده، ولم يفرقوا بين من روى عنه قبل الاحتراق وبعده، ومن ذلك قول ابن معين: هو ضعيف قبل أن تحترق كتبه وبعد احتراقها[51]، ومثله لا يحتمل التفرد أصلًا، ولو كان الراوي عنه ابن وهب وابن المبارك.

3-أن في إسناد الحديث علة أخرى تضعفه، وهي الانقطاع بين عروة بن الزبير وعلي بن أبي طالب، فإنه لم يسمع من علي[52].

تنبيه:

مع كون إسناد الحديث ضعيفًا للتفرد، فإن له شواهد ينجبر بها؛ لأن متن الحديث صحيح، مروي عن عدة من الصحابة، ومن أمثلة تلك الشواهد:

1-عن عثمان بن عفان ﷺ أنه قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللهِ، بَنَى اللهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ»[53].

2-عن أبي ذر ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ كَمَفْحَصِ قَطَاةٍ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الجنة»[54].

3-عن عمر بن الخطاب ﷺ، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا يَذْكُرُ فِيهِ اسْمَ اللَّهِ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»[55].

مما سبق يتضح:

1-أن الراوي المختلف فيه لا يحتمل التفرد بحال، كما في هذا الحديث فإن ابن لهيعة مختلف فيه قبل اختلاطه، فهو لا يحتمل التفرد.

2-صحة ما ذهب إليه الحافظ أبو نعيم من انفراد ابن لهيعة بإسناد حديث علي بن أبي طالب، ويؤكد على ذلك نص الإمام الطبراني أيضًا[56].

3-أن الإعلال بالتفرد في سند ما، لا يعني ضعف الحديث، فقد يكون له طرق أخرى صحيحة، كما في هذا الحديث.

المبحث الثاني: منهجه في إعلال المتن بالتفرد

المطلب الأول: انفراد الراوي بزيادة بعض الألفاظ الضعيفة في المتن.

إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه، فإذا كان الراوي عدلاً حافظاً ضابطاً، ولم يكن فيه سبب من أسباب الضعف، فإن ما انفرد به يعتبر صحيحاً، ولا يقدح فيه انفراده به. أما إذا كان الراوي غير عدل، أو كان غير حافظ، أو كان فيه سبب من أسباب الضعف، أو كان مخالفًا لمن هو أوثق منه فإن ما انفرد به يعتبر ضعيفًا[57].

وقد ذكر الحافظ أبو نعيم هذا النوع -الزيادة الضعيفة- في كتابه، فقال:

حدثنا محمد بن أحمد بن مخلد، قال: ثنا الحارث بن أبي أسامة، قال: ثنا يحيى بن هشام، قال: ثنا عبد الله بن جعفر، قال: ثنا إسماعيل بن عبد الله، قال: ثنا عثمان بن الهيثم، قال: ثنا هشام بن زياد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، رضي الله تعالى عنها قالت: كان رسول الله ﷺ إذا أوى إلى فراشه قال: «اللهم متعني بسمعي وبصري وعقلي واجعلهما الوارث مني وانصرني على عدوي وأرني فيه ثأري» زاد عثمان بن الهيثم في حديثه: «اللهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلَبَةِ الدَّيْنِ وَمَنَ الْجُوعِ فَإِنَّهُ بِئْسَ الضَّجِيعُ» هذا حديث رواه عن هشام بن عروة عدة ولم يسقه هذا السياق إلا هشام بن زياد وتفرد به بقوله «وعقلي» عنه عثمان بن الهيثم[58].

فهنا أوضح فيه الحافظ تفرد هشام بن زياد بن أبي يزيد القرشي بزيادة لفظة «وعقلي» في هذا الحديث، بينما الحديث معروف من غير هذه الطريق بغير زيادة لفظة «وعقلي».

الراوي المتفرد:

هشام بن زياد بن أبي يزيد القرشي، أبو المقدام، روى عن الحسن البصري، وعمار بن سعد القرظ، وهشام بن عروة، وعمر بن عبد العزيز، وذكوان أبي صالح السمان، ومحمد بن كعب القرظي، وغيرهم، وروى عنه: عبد الله بن المبارك، ومسلم بن إبراهيم، وعبد الكريم بن روح، وآدم بن أبي إياس، وإسماعيل بن صبيح، وبشر بن إبراهيم، وعثمان بن الهيثم وآخرين[59].

وهو راو اتفق الأئمة على شدة ضعفه، وترك حديثه، قال يحيى بن معين: ليس بشيء، وقال البخاري: يتكلمون فيه، وقال النسائي والأزدي: متروك الحديث، وقال العجلي: بصري ضعيف الحديث، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات، وقال أبو داود: كان غير ثقة[60].

تخريج الحديث:

هذا الحديث مروي من طريق هشام بن عروة على وجهين:

الوجه الأول: بلفظ: «اللهم متعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني وانصرني على عدوي وأرني فيه ثأري»، وبغير زيادة: «وعقلي».

الوجه الثاني: بلفظ: «اللهم متعني بسمعي وبصري وعقلي...».

أما الوجه الأول:

فقد أخرجه عبد الرزاق في المصنف (8/ 433)، ح(20548)، عن معمر بن راشد.

وأخرجه أبو الحجاج الدمشقي في عوالي هشام بن عروة (ص: 390)، ح(29)، عن يحيى بن هاشم. وأخرجه الطبراني في الدعاء (ص: 428)، ح(1453)، عن يحيى بن سليم.

ثلاثتهم (معمر بن راشد، ويحيى بن هاشم، ويحيى بن سليم)، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ﵂.

وأما الوجه الثاني الذي فيه زيادة: «وعقلي»، فقد تفرد بروايته عن هشام بن عروة: هشام بن زياد، وتفرد بروايته عن هشام بن زياد: عثمان بن الهيثم.

وقد أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (2/ 181- 182)، عن إسماعيل بن عبد الله.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (6/ 382)، (4377)، وعبد الغني المقدسي في الترغيب في الدعاء والحث عليه (ص: 187)، (104)، عن يعقوب بن سفيان.

كلاهما (إسماعيل بن عبد الله، ويعقوب بن سفيان) عن عثمان بن الهيثم، عن هشام بن زياد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ﵂.

الناقلون للتفرد:

قال البيهقي: «غريب، تفرد به أبو المقدام وليس بالقوي»[61].

الموقف من التفرد:

هذا الحديث لا يقبل التفرد فيه، وذلك للآتي:

1-أن الحديث بهذه الزيادة المنكرة: «وعقلي» تفرد بها راويان ضعيفان، هما هشام بن زياد وعثمان بن الهيثم[62]، فلا يحتمل تفردهما، ومخالفة الثقات الذين رووا الحديث بغير هذه الزيادة.

2-أن الحديث صحيح ثابت عن كثير من الصحابة بغير هذه الزيادة المنكرة، ومن أمثلة ذلك: عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ يدعو فيقول: «اللهم متعني بسمعي وبصري واجعلهما الوارث مني، وانصرني على من يظلمني، وخذ منه بثأري»[63].

3-أن هذه الزيادة تعد علة في متن الحديث؛ لأنه جاء بلفظ «واجعلهما» بالتثنية، فيكون خطأ لغويًا ظاهرًا؛ إذ قد ذكر قبلها السمع والبصر والعقل وهذا جمع لا مثنى، فكان ينبغي أن يقول: «واجعلها»، وبهذا يُعلم علة هذه الزيادة المنكرة من الناحيتين اللغوية والإسنادية.

مما سبق يتضح:

1-صحة ما ذهب إليه الحافظ أبو نعيم من التفرد في هذه الزيادة المنكرة، وقد وافقه على ذلك الإمام البيهقي رحمه الله[64].

2-أن تفرد الراوي الضعيف ربما يأتي بأشياء شديدة النكارة يصان عنها كلام الشارع الحكيم.

3-أن التفرد يقع في المتن كما يقع في الإسناد، وفي هذا الحديث وقع التفرد في المتن، بذكر هذه الزيادة الشاذة.

المطلب الثاني: انفراد الراوي بالمتن المنكر

نكارة المتن، وانفراد أحد الرواة بها من العلل التي نص عليها أهل الحديث، وكذلك ذكرها الحافظ أبو نعيم في كتابه حلية الأولياء، ومن أمثلة ذلك:

قال الحافظ أبو نعيم: حدثنا القاضي أبو أحمد محمد بن أحمد بن إبراهيم قال: ثنا أحمد بن علي بن إسماعيل بن علي بن أبي بكر الإسفذني، قال: ثنا عبد الله بن عبيد الله الأنصاري، عن بكر بن ظبيان، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: "أَوْحَى اللهُ إِلَى مُوسَى بْنِ عِمْرَانَ: أَنْ يَا مُوسَى، لَوْلَا مَنْ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ لَسَلَّطْتُ جَهَنَّمَ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا، يَا مُوسَى، لَوْلَا مَنْ يَعْبُدُنِي لَمَا أَمْهَلْتُ لِمَنْ يَعْصِينِي طَرْفَةَ عَيْنٍ، يَا مُوسَى، إِنَّهُ مَنْ آمَنَ فَهُوَ أَكْرَمُ الْخَلْقِ عَلَيَّ، يَا مُوسَى، كَلِمَةٌ مِنَ الْعَاقِّ تَزِنُ جَمِيعَ رِمَالِ الدُّنْيَا، قَالَ مُوسَى: يَا رَبِّ مُنَّ عَلَيَّ مَنِ الْعَاقُّ؟ قَالَ: الَّذِي إِذَا قَالَ لِوَالِدَيْهِ: لَا لَبَّيْكَ". هذا حديث غريب من حديث قتادة تفرد به الأنصاري عن بكر ولم نكتبه إلا من حديث الإسفذني[65].

الراوي المتفرد:

عبد الله بن عبيد الأنصاري، وهو من التابعين، روى عن سعيد بن جبير، وروى عنه داود بن أبي هند، روى له أبو داود في المراسيل، والنسائي في سننه[66].

وهو ممن لا يُعرف حاله، قال الذهبي: «مجهول من التابعين»[67]، وقال ابن حجر: «مجهول»[68].

تخريج الحديث:

هذا الحديث تفرد بروايته عبد الله بن عبيد الأنصاري عن بكر بن ظبيان، وقد رواه بكر بن ظبيان على وجهين.

الوجه الأول: يرويه بكر بن ظبيان عن أنس بن مالك ﷺ.

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (2/ 343).

الوجه الثاني: يرويه بكر بن ظبيان عن قتادة عن أنس بن مالك ﷺ.

أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (1/ 237)، (780).

ولم أقف على غير هذين الوجهين في تخريج هذا الحديث.

الناقلون للتفرد:

لم أقف على من ذكر هذا التفرد في هذا الحديث إلا ما قاله الحافظ أبو نعيم من تفرد عبد الله بن عبيد الأنصاري في رواية هذا الحديث عن بكر بن ظبيان[69].

الموقف من التفرد:

هذا الحديث لا يقبل التفرد الموجود في سنده، وذلك للآتي:

1-أن هذا الحديث لم يخرجه أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد، فإعراضهم عن روايته دال على شدة ضعفه.

2-أن في إسناده مجاهيل، فبكر بن ظبيان مجهول، وكذلك عبد الله بن عبيد الأنصاري مجهول، وهذا يؤكد شدة ضعف هذا الحديث.

3-أن النكارة ظاهرة على متن هذا الحديث، فقد جمع بين ضعف الإسناد ونكارة المتن فوجب رده.

ما يستنتج من دراسة هذا الحديث في مسألة التفرد:

1-أن الراوي المتفرد برواية هذا الحديث هو عبد الله بن عبيد الأنصاري، كما ذكر أبو نعيم، وهو راو مجهول فضعف الحديث من أجله.

2-أن تفرد المجهول في الإسناد يدل على شدة ضعفه؛ لأن الجهالة علة في الإسناد.

3-أن جهالة التابعي تضر بإسناد الحديث وتضعفه، فعلى الرغم أن الراوي المتفرد -وهو عبيد الله بن عبيد- من التابعين، فإن تفرده لم يُقبل.

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج

من خلال هذا البحث توصلت إلى عدد من النتائج وهي كالآتي:

1. أن الحافظ أبو نعيم أحد الأئمة المشهورين، والمصنفين المكثرين، فلم يزل في كل الأزمان عَلَمًا يُقتدى به وإمامًا ينتفع بعلمه وكتبه من أجل رواية وسماع حديثه.

2. جمع الحافظ أبو نعيم بين الحفظ والفهم، مما يجعل له قدماً راسخة في علم الحديث وغيره.
3. استطاع الباحث تسليط الضوء على أبرز شيوخ وتلامذة الحافظ أبي نعيم.
4. أهمية مبحث التفرد في علم الحديث وفي تعليل الأسانيد.
5. علو منزلة كتاب الحلية؛ فهو من أعظم وأجل كتب التراجم، لاعتناء الحافظ أبي نعيم بذكر أحاديثه مسندة بإسناده للراوي، وتشمل الأحاديث القدسية والمرفوعة والموقوفة، والمقطوعة، وذكره لجملة من تراجم بعض النساك والزهاد والعباد من الصحابة والتابعين.
6. أن كتاب حلية الأولياء من الكتب التي عنيت بالتفرد في كثير من الأحاديث.
7. أن أغلب ما نص عليه الحافظ أبو نعيم بتفرد أحد رواته صحيح، لكن وجدت بعض المتابعات في قليل من الأحاديث، وتبين خطأ نقل التفرد فيها.
8. أن الحافظ أبا نعيم قد نص على تفردات ذكرها غيره من الحفاظ لاسيما الحافظ الطبراني في معجمه الأوسط.
9. بعض التفردات التي نص عليها الحافظ أبو نعيم، لم يذكرها غيره من الأئمة، وهي تفردات صحيحة، تعل بها الأحاديث، وبهذا تظهر أهمية كتاب حلية الأولياء.

ثانيًا: أهمُّ التَّوصيات:

يرى الباحث في ختام هذا البحث اقتراح عددٍ من التَّوصيات، من أهمِّها:

1- الاهتمام بعلم علل الحديث وتفرد الرواة؛ إذ هو من أهم فروع العلم لتعلقه بالحديث الشريف، ولتمييزه بين الصحيح والسقيم من الأحاديث.

2- على الباحثين العناية بكتاب حلية الأولياء؛ لما انفرد به من كثير من الأحاديث والأسانيد، ولما يحويه من العلوم الكثيرة.

3- محاولة استخراج فروع كثيرة من علوم الحديث مما ورد في كتاب حلية الأولياء، وتحقيقها؛ ليعم الانتفاع بعلوم الحافظ أبي نعيم رحمه الله.

الهوامش والإحالات:

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 9/ 206.

(2) السيوطي، طبقات الحفاظ: 418.

(3) الجوهري، الصحاح تاج اللغة: 7/1773، الحميري، شمس العلوم: 7/ 4283.

(4) الفراهيدي، العين: 1/ 88.

(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: 4/ 14.

(6) السيوطي، تدريب الراوي: 1/ 295.

(7) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: 187.

(8) البقاعي، النكت الوفية: 1/ 501.

(9) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: 190، ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح: 771/2.

(10) الفراهيدي، د.ت: 8/ 24. ابن منظور، لسان العرب:331/3.

(11) المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها: 20.

(12) ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: 188.

(13) السيوطي، تدريب الراوي: 1/ 296.

(14) ابن رجب، شرح علل الترمذي: 2/ 582.

(15) ابن قيم الجوزية،تهذيب السنن: 2/ 1043.

(16) ابن حجر، فتح الباري: 1/ 201.

(17) الذهبي، سير اعلام النبلاء: 17/ 453. الصفدي، الوافي بالوفيانت : 52/7.

(18) بلاد الجبال أي: تشتمل على مدن مشهورة ومعاقل مذكورة وأعظمها همذان والدينور وإصبهان. ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق: 2/ 671.

(19) السمعاني، الأنساب: 1/ 284.

(20) ابن خلكان، وفيات الأعيان: 92/1. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 13/ 155.

(21) السيوطي، طبقات الحفاظ: 423.

(22) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 21/ 36. ابن نقطة، إكمال الإكمال: 3/ 333، الذهبي، سير أعلام النبلاء: 13/ 156. الصفدي، الوافي بالوفيات: 7/ 53.

(23) ابن نقطة، إكمال الإكمال: 335/3. الذهبي، سير أعلام النبلاء: 13/ 157.

(24) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 21/ 36.

(25) ابن نقطة، إكمال الإكمال: 3/ 334.

(26) الذهبي، تذكرة الحفاظ: 3/ 197.

(27) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 13/ 157.

(28) الصفدي، الوافي بالوفيات: 7/ 54.

(29) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 21/ 37. الذهبي، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبي: 9/ 468.

(30) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 21/ 36.

(31) ابن خلكان، وفيات الأعلام: 91/1.

(32) الذهبي، سير أعلام النبلاء: 13/ 155.

(33) الصفدي، الوافي بالوفيات: 7/ 53.

(34) السبكي، طبقات الشافعية: 4/ 22.

(35) ابن الجوزي، صفوة الصفوة: 1/ 9.

(36) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 21/ 36

(37) الذهبي، تاريخ الإسلام: 9/ 468.

(38) ابن قاضي شهبة، طبقات الشافعية: 1/ 202

(39) ابن الجوزي، صفوة الصفوة: 1/ 9.

(40) الأصبهاني، حلية الأولياء: 2/ 104، 105.

(41) الفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 121. الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد: 22/13. المزي، تهذيب الكمال: 128/29.

(42) ابن أبي حاتم، الجرحوالتعديل: 8/ 155. الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: 9/ 534. الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 215.

(43) الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال: 9/ 532- 534.

(44) الجوزي، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية : 2/ 494.

(45) الهيثمي، مجمع الزوائد: 3/ 200.

(46) البيهقي، السنن الكبرى: 3/ 536.

(47) الأصبهاني، حلية الأولياء: 2/ 180.

(48) ابن عساكر، تاريخ دمشق: 32/ 136.

(49) البخاري، التاريخ الكبير: 5/ 182. الذهبي، ميزان الاعتدال: 2/ 475. البكرجي، إكمال تهذيب الكمال: 8/ 143.

(50) الطبراني، المعجم الأوسط: 3/ 313.

(51) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون: 2/ 136.

(52) ابن كلكدي، جامع التحصيل: 236.

(53) البخاري، صحيح البخاري: 1/ 97، كتاب الصلاة، باب من بنى مسجدًا، حديث رقم (450)؛ كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب فضل بناء المساجد والحث عليها: 378/1، حديث رقم (533).

(54) ابن حبان، المسند: 4/ 490،

(55) ابن ماجه: 1/ 473 أخرجه ابن ماجه، في أبواب المساجد والجماعات، باب ومن بنى لله مسجدًا: 1/ 473، حديث رقم (735)، وابن حبان، المسند: 4/ 486، حديث رقم (1608)، وصححه الألباني في التعليقات الحسان: 3/ 195.

(56) الطبراني، المعجم الوسيط: 3/ 313.

(57) ينظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح: 243.

(58) الأصبهاني، حلية الأولياء: 2/ 181، 182.

(59) البخاري، التاريخ الكبير: 8/ 199. الفسوي، المعرفة والتاريخ: 3/ 55، ابن عساكر، تاريخ دمشق: 74/ 10.

(60) ابن معين، تاريخ ابن معين: 2/ 93. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: 30/ 202، 203. أبوداود، سؤالات أبي عبيد الآجري: 210. الذهبي، ميزان الاعتدال: 4/ 298.

(61) البيهقي، شعب الإيمان: 6/ 383.

(62) هو عثمان بن الهيثم بن جهم، المؤذن العبدي، قال أبو حاتم: صدوق، غير أنه كان بأخرة يلقن، وقال الدارقطني: صدوق كثير الخطأ. ينظر: الذهبي، ميزان الاعتدال للذهبي: 3/ 59.

(63) الترمذي، سنن الترمذي: 5/ 480، أخرجه الترمذي، في أبواب الدعوات: 5/ 480، حديث رقم (3604)، والبخاري في الأدب المفرد: 300، حديث رقم (650)، وقال الترمذي: حسن غريب، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة: 7/ 506، حديث رقم (3170).

(64) البيهقي، شعب الإيمان: 6/ 383.

(65) الأصبهاني، حلية الأولياء: 2/ 343.

(66) البخاري، التاريخ الكبير: 5/ 142. المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: 15/ 261.

(67) الذهبي، ديوان الضعفاء: 221.

(68) ابن حجر، تقريب التهذيب: 525.

(69) الأصبهاني، حلية الأولياء: 2/ 343.

المراجع

الإدريسي، محمد بن محمد بن عبد الله. (1409). *نزهة المشتاق في اختراق الآفاق* (ط.1). عالم الكتب.

الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. (1974)، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، السعادة.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد. (1952). *الجرح والتعديل*، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (د.ت). *التاريخ الكبير*، دائرة المعارف العثمانية.

البغدادي، أحمد بن علي. (1417). *تاريخ بغداد وذيوله* (مصطفى عبد القادر عطا، تحقيق)، دار الكتب العلمية.

البكرجي، مغلطاي بن قليج بن عبد الله. (2001). *إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، (عادل بن محم، وأسامة بن إبراهيم، تحقيق ط.1)، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

البيهقي، أحمد بن الحسين. (2000). *شعب الإيمان* (أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، تحقيق ط.1)، دار الكتب العلمية.

البيهقي، أحمد بن الحسين. (2003)، *السنن الكبرى* (محمد عبد القادر عطا، تحقيق ط.3)، دار الكتب العلمية.

الترمذي، محمد بن عيسى. (1975). *سنن الترمذي* (أحمد محمد شاكر، وآخرون، تحقيق ط.2)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

الجرجاني، أبو أحمد بن عدي. (1997). *الكامل في ضعفاء الرجال* (عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، تحقيق ط.1)، الكتب العلمية.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1981). *العلل المتناهية في الأحاديث الواهية* (إرشاد الحق الأثري، تحقيق ط.2)، إدارة العلوم الأثرية.

ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي. (1406). *الضعفاء والمتروكون* (عبد الله القاضي، تحقيق ط.1)، دار الكتب العلمية.

ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي. (2000). *صفة الصفوة* (أحمد بن علي، تحقيق)، دار الحديث.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* (أحمد عبد الغفور عطار، تحقيق)، دار العلم للملايين.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد. (1396). *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين* (محمود إبراهيم زايد، تحقيق ط.1)، دار الوعي.

ابن حبان، محمد. (2012). *صحيح ابن حبان: المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها* (محمد علي سونمز، وخالص آي دمير، تحقيق ط.1)، دار ابن حزم.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1379). *فتح الباري شرح صحيح البخاري*، دار المعرفة.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1986). *تقريب التهذيب* (محمد عوامة، تحقيق ط.1)، دار الرشيد.

ابن حجر، أحمد بن علي. (1984). *النكت على كتاب ابن الصلاح* (ربيع بن هادي عمير المدخلي، تحقيق ط.1)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

ابن خلكان، أحمد بن محمد بن إبراهيم. (1971). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* (إحسان عباس، تحقيق)، دار صادر.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق. (1983). *سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل* (محمد علي قاسم العمري، تحقيق ط.1)، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1967). *ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين* (حماد بن محمد الأنصاري، تحقيق ط.2)، مكتبة النهضة الحديثة.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1982). *سير أعلام النبلاء* (ط.1). مؤسسة الرسالة.

الذهبي، محمد بن أحمد. (1998). *تذكرة الحفاظ* (ط.1). دار الكتب العلمية.

الذهبي، محمد بن أحمد. (2003)، *تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام* (بشار عوّاد معروف، تحقيق ط.1)، دار الغرب الإسلامي.

ابن رجب، عبد الرحمن. (1987). *شرح علل الترمذي* (همام عبد الرحيم سعيد، تحقيق ط.1)، مكتبة المنار.

السبكي، عبد الوهاب بن تقي. (1413). *طبقات الشافعية الكبرى* (محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، تحقيق ط.2)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.

السمعاني، عبد الكريم. (1962 - 1982) *الأنساب* (عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، جـ 1-6، وأبو بكر محمد الهاشمي، جـ 7-12)، ومحمد ألطاف حسين، جـ13، تحقيق ط.1)، مجلس دائرة المعارف العثمانية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (1403). طبقات الحفاظ (ط.1). دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن. (د.ت). *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي* (أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، تحقيق)، دار طيبة.

الصفدي، خليل بن أيبك. (2000). *الوافي بالوفيات* (أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، تحقيق)، دار إحياء التراث.

ابن الصلاح، عثمان. (1986). *معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح* (نور الدين عتر، تحقيق)، دار الفكر ، ودار الفكر المعاصر.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (د.ت). *المعجم الأوسط* (طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، تحقيق)، دار الحرمين.

ابن عساكر، علي. (1995). *تاريخ دمشق*، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت). *العين* (مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، تحقيق)، دار ومكتبة الهلال.

الفسوي، يعقوب بن سفيان. (1981)، *المعرفة والتاريخ* (أكرم ضياء العمري، تحقيق ط.2)، مؤسسة الرسالة.

ابن قاضي شهبة، أحمد بن محمد. (1407). *طبقات الشافعية* (الحافظ عبد العليم خان، تحقيق ط.1)، عالم الكتب.

ابن القيم الجوزية. (2007). *تهذيب السنن* (ط.1). مكتبة المعارف.

ابن كلكدي، صلاح الدين. (1986). *جامع التحصيل في أحكام المراسيل* (حمدي عبد المجيد السلفي، تحقيق ط.2)، عالم الكتب.

ابن ماجة، محمد بن يزيد. (د.ت). *سنن ابن ماجه* (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق)، دار إحياء الكتب العربية.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف. (1980). *تهذيب الكمال في أسماء الرجال* (بشار عواد معروف، تحقيق)، مؤسسة الرسالة.

ابن معين، يحيى. (1979). *التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه* (أحمد محمد نور سيف، تحقيق ط.1)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن على. (1414). *لسان العرب* (ط.3)، دار صادر.

المليباري، حمزة. (2010). *الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها*، دار ابن حزم.

ابن نقطة، محمد بن عبد الغني. (1410). *إكمال الإكمال: تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا* (عبد القيوم عبد رب النبي، تحقيق ط.1)، جامعة أم القرى.

الهيثمي، علي بن أبي بكر. (1994)، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد* (حسام الدين القدسي، تحقيق)، مكتبة القدسي.

References

al-Aṣbahānī, Aḥmad ibn ʿAbd Allāh. (1974), *Ḥilyat al-awliyāʾ wa-ṭabaqāt al-aṣfiyāʾ*, al-Saʿādah, (in Arabic).

Ibn Abī Ḥātim, ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad. (1952). *al-jarḥ wa-al-taʿdīl*, Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, (in Arabic).

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (N. D). *al-tārīkh al-kabīr*, Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah, (in Arabic).

al-Baghdādī, Aḥmad ibn ʿAlī. (1417). *Tārīkh Baghdād wdhywlh* (Muṣṭafá ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, taḥqīq), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. (2000). *shaʿb al-īmān* (Abū Hājar Muḥammad al-Saʿīd ibn Basyūnī Zaghlūl, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Bayhaqī, Aḥmad ibn al-Ḥusayn. (2003), *al-sunan al-Kubrá* (Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, taḥqīq 3rd ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah, (in Arabic).

al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ʿĪsá. (1975). *Sunan al-Tirmidhī* (Aḥmad Muḥammad Shākir, wa-ākharūn, taḥqīq 2nd ed.), Sharikat Maktabat wa-Maṭbaʿat Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī.

al-Jurjānī, Abū Aḥmad ibn ʿAdī. (1997). *al-kāmil fī ḍuʿafāʾ al-rijāl* (ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd, wa-ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, taḥqīq 1st ed.), al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn al-Jawzī, ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī. (1981). *al-ʿilal al-mutanāhiyah fī al-aḥādīth alwāhyh* (Irshād al-Ḥaqq al-Atharī, taḥqīq 2nd ed.), Idārat al-ʿUlūm al-Atharīyah.

Ibn al-Jawzī ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī. (1406). *al-ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkūn* (ʿAbd Allāh al-Qāḍī, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn al-Jawzī ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī. (2000). *Ṣifat al-Ṣafwah* (Aḥmad ibn ʿAlī, taḥqīq), Dār al-ḥadīth, (in Arabic).

Ibn Ḥibbān, Muḥammad. (2012). *Ṣaḥīḥ Ibn Ḥibbān : al-Musnad al-ṣaḥīḥ ʿalá al-taqāsīm wa-al-anwāʿ min ghayr wujūd qiṭaʿ fi sndhā wa-lā thubūt Jurḥ fi nāqlyhā* (Muḥammad ʿAlī swnmz, wkhālṣ āy Dumayr, taḥqīq 1st ed.), Dār Ibn Ḥazm, (in Arabic).

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī. (1379). *Fatḥ al-Bārī sharḥ Ṣaḥīḥ al-Bukhārī*, Dār al-Maʿrifah, (in Arabic).

Ibn Ḥajar, Aḥmad ibn ʿAlī. (1986). *Taqrīb al-Tahdhīb* (Muḥammad ʿAwwāmah, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Rashīd.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1967). *Dīwān al-ḍuʿafāʾ wa-al-matrūkīn wa-khalq min almjhwlyn wthqāt fihim Limīn* (Ḥammād ibn Muḥammad al-Anṣārī, taḥqīq 2nd ed.), Maktabat al-Nahḍah al-ḥadīthah.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1982). *Siyar Aʿlām al-nubalāʾ* (1st ed.). Muʾassasat al-Risālah.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (1998). *Tadhkirat al-ḥuffāẓ* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Dhahabī, Muḥammad ibn Aḥmad. (2003). *Tārīkh al-Islām wawafyāt al-mashāhīr wālʾʿlām* (Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Gharb al-Islāmī, (in Arabic).

Ibn Rajab, ʿAbd al-Raḥmān. (1987). *sharḥ ʿIlal al-Tirmidhī* (Hammām ʿAbd al-Raḥīm Saʿīd, taḥqīq 1st ed.), Maktabat al-Manār, (in Arabic).

al-Subkī, ʿAbd al-Wahhāb ibn Taqī. (1413). *Ṭabaqāt al-Shāfiʿīyah al-Kubrá* (Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī, wa-ʿAbd al-Fattāḥ Muḥammad al-Ḥulw, taḥqīq 2nd ed.), Hajar lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, (in Arabic).

al-Samʿānī, ʿAbd al-Karīm. (1962-1982) *al-ansāb* (ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyá al-Muʿallimī al-Yamānī, j 1-6, wa-Abū Bakr Muḥammad al-Hāshimī, j 7-12), wa-Muḥammad Alṭāf Ḥusayn, j13, taḥqīq 1st ed.), Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmānīyah.

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr. (1403). *Ṭabaqāt al-ḥuffāẓ* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān. (N. D). *Tadrīb al-Rāwī fī sharḥ Taqrīb al-Nawāwī* (Abū Qutaybah naẓar Muḥammad al-Fāryābī, taḥqīq), Dār Ṭaybah, (in Arabic).

al-Ṣafadī, Khalīl ibn Aybak. (2000). *al-Wāfī bi-al-Wafayāt* (Aḥmad al-Arnāʾūṭ wtrky Muṣṭafá, taḥqīq), Dār Iḥyāʾ al-Turāth, (in Arabic).

Ibn al-Ṣalāḥ, ʿUthmān. (1986). *maʿrifat anwāʿ ʿulūm al-ḥadīth, wyuʿrf bi-muqaddimah Ibn al-Ṣalāḥ* (Nūr al-Dīn ʿItr, taḥqīq), Dār al-Fikr, wa-Dār al-Fikr al-muʿāṣir, (in Arabic).

al-Ṭabarānī, Sulaymān ibn Aḥmad. (N. D). *al-Muʿjam al-Awsaṭ* (Ṭāriq ibn ʿAwaḍ Allāh ibn Muḥammad, wa-ʿAbd al-Muḥsin ibn Ibrāhīm al-Ḥusaynī, taḥqīq), Dār al-Ḥaramayn, (in Arabic).

Ibn ʿAsākir, ʿAlī. (1995). *Tārīkh Dimashq*, Dār al-Fikr lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, (in Arabic).

al-Farāhīdī, al-Khalīl ibn Aḥmad. (N. D). *al-ʿAyn* (Mahdī al-Makhzūmī, wa-Ibrāhīm al-Sāmarrāʾī, taḥqīq), Dār wa-Maktabat al-Hilāl.

al-Fasawī, Yaʿqūb ibn Sufyān. (1981), *al-Maʿrifah wa-al-tārīkh* (Akram Ḍiyāʾ al-ʿUmarī, taḥqīq 2nd ed.), Muʾassasat al-Risālah.

Ibn Qāḍī Shuhbah, Aḥmad ibn Muḥammad. (1407). *Ṭabaqāt al-Shāfiʿīyah* (al-Ḥāfiẓ ʿAbd al-ʿAlīm Khān, taḥqīq 1st ed.), ʿĀlam al-Kutub, (in Arabic).

Ibn al-Qayyim al-Jawzīyah. (2007). *Tahdhīb al-sunan* (1st ed.). Maktabat al-Maʿārif.

Ibn klkdy, Ṣalāḥ al-Dīn. (1986). *Jāmiʿ al-taḥṣīl fī Aḥkām al-Marāsīl* (Ḥamdī ʿAbd al-Majīd al-Salafī, taḥqīq 2nd ed.), ʿĀlam al-Kutub.

Ibn Mājah, Muḥammad ibn Yazīd. (N. D). *Sunan Ibn Mājah* (Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, taḥqīq), Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah, (in Arabic).

Ibn Muʿīn, Yaḥyá. (1979). *al-tārīkh ʿan Abī Zakarīyā Yaḥyá ibn Muʿīn-riwāyah Abī al-Faḍl al-ʿAbbās ibn Muḥammad ibn Ḥātim al-Dūrī ʿanhu* (Aḥmad Muḥammad Nūr Sayf, taḥqīq 1st ed.), Markaz al-Baḥth al-ʿIlmī wa-Iḥyāʾ al-Turāth al-Islāmī, (in Arabic).

al-Malībārī, Ḥamzah. (2010). *al-Muwāzanah bayna al-mutaqaddimīn wa-al-mutaʾakhkhirīn fī taṣḥīḥ al-aḥādīth wa-taʿlīlihā*, Dār Ibn Ḥazm, (in Arabic).

Ibn Nuqṭah, Muḥammad ibn ʿAbd al-Ghanī. (1410). *Ikmāl al-Ikmāl : Takmilat li-kitāb al-Ikmāl li-Ibn Mākūlā* (ʿAbd al-Qayyūm ʿAbd rayba al-Nabī, taḥqīq 1st ed.), Jāmiʿat Umm al-Qurá, (in Arabic).

al-Haythamī, ʿAlī ibn Abī Bakr. (1994), *Majmaʿ al-zawāʾid wa-manbaʿ al-Fawāʾid* (Ḥusām al-Dīn al-Qudsī, taḥqīq), Maktabat al-Qudsī, (in Arabic).